المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 12-12-2007
الصفحـات : 12
العـــدد : 16303
المسلسل : 117

ضيوف ندوة الغرفة يؤكدون أن ميزانية الخير ستنعكس على رفاهية المواطن:

الميزانية تؤكد مضي الدولة في دعم البنية التحتية وجعل المواطن محوراً أساسياً

الضيوف خلال الندوة

تصوير: محمد الحربي

أدار الندوة عبد الله الطياري

تحمل الموازنة العامة للدولة العديد من الإيجابيات في دفع عجلة التنمية السعودية ، والتي سوف يلمسها المواطن على أرض الواقع خلال السنوات الخمس القادمة لارتكازها على بنى المشاريع التحتية .. ولاستكشاف ملامح الموازنة العامة استضافنا نخبة من الاقتصاديين الذين اكدوا أن هذه الميزانية التي تعد الأكبر في تاريخ المملكة ستنعكس على رفاهية المواطنين الذين جعلهم خادم الحرمين الشريفين همه الأول .. فإلى نص الندوة :

المصـــــدر :	المدينة المنورة		
التـــاريخ :	12-12-2007	العـــدد :	16303
الصفحـات :	12	المسلسل :	117

❖ سجلت الموازنة العامة للدولة هذا العام زيادة كبيرة حيث تعد أعلى ميزانية حتى الآن في تاريخ الموازنة العامة للمملكة .. ما هو مدلول ذلك على الاقتصاد السعودي في هذه المرحلة.؟

- د. عبد اللطيف باشيخ : هذه الميزانية أولى دلالاتها أن الإيرادات المحققة لهذا العام ٢٠٠٧م كانت ٦٢١,٥٠٠ مليار بسبب ارتفاع أسعار البترول وكان هذه المؤشر الأساسي في ارتفاع هذه الميزانية ، وإذا نظرنا إلى المصروفات يلاحظ أنها كانت بزيادة ٦٣ مليارا عن المتوقع بهذه الميزانية ، و السؤال الذي يطرح نفسه في ظل هذه الزيادة أن المصروفات تزيد فيجب أن يتم معالجتها أو الاستفادة من زيادة الإيرادات والفائض الذي يتحقق سنويا من خلال زيادة هذه الإيرادات ، ولبحث هذه الزيادات في العمل بهذه الزيادة في تخصيص المشاريع الحكومية مثل الخطوط السعودية والإسراع في تخصيصها أسرع للاستفادة من الفائض الموجود بالميزانية لتخصيص هذا القطاع ، وأيضا قطاع البلديات لابد من تخصيصه وهو من أكثر القطاعات التي يمكن لها أن تستفيد الدولة من تخصيصها مع إبقاء وزارة البلدية والقروية كإدارة مشرفة على هذه الإدارات للاستفادة من هذا الفائض ، والإيجابيات التي يستفيد منها الميزانية والاقتصاد السعودي تخفيف العبء عن الباب الأول.. باب الرواتب الذي يلاحظ أن ٦٣ مليارا من الزيادة في ميزانية العام الحالي التي طرأت عليها كانت في باب الرواتب .. وهذا مؤشر يعتبر غير جيد الناس صُدموا بعدم زيادة الرواتب أسوة بما حدث في القطاع الخاص الذي قام بزيادة رواتبه بنسبة ٣٠ إلى ٤٠٪.

نذهب هنا إلى القول إن الباب الأول متضخم لدينا وهناك توجيهات من البنك الدولي للسعودية أن تخفف العبء من هذا الباب والسبيل الأمثل لتخفيف هذا العبء خصخصة القطاعات حتى يتم تخفيف التضخم الحاصل في الباب الأول.

- د. سالم باعجاجة : للعام الثاني على التوالي تحقق الموازنة العامة للدولة فائض بسبب ارتفاعات أسعار البترول التي وصلت إلى قرابة ١٠٠ دولار للبرميل وبالتالي انعكس ذلك إيجاباً على إيرادات الدولة . ولذلك كان هناك زيادة في الفائض المقدر في الموازنة العام الحالي بمقدار ٢٠٠٪ حيث كان في بداية الموازنة التقديرية لعام ٢٠٠٧م قدر الفائض ٢٠ مليار ريال والمحقق فعليا أكثر من ٢٢١ مليارا ، وهذا سيكون له تأثير على الاقتصاد السعودي و انعكاسات إيجابية على المشروعات التنموية ، حيث إن الموزانة العامة هذا العام أولت اهتماما كبيراً بتنمية المواطن السعودي في كافة المجالات حيث ركزت اهتمامها على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والمرافق ومشاريع المياه والكهرباء وبالتالي سينعكس إيجابا على رفاهية المواطن.

❖ نظرة شاملة للميزانية كيف يمكن لهذه الأرقام التي أعلنت اليوم وهذه المشاريع في مجال التعليم أو في مجال الطرق بناء جامعات عديدة ماذا تتوقع أنها تخلق من فرص الميزانية من عمل في القطاع الخاص وتنمية هذا القطاع الذي أصبح حيويا..؟

- م . رائد : هذه الميزانية أكبر دخل اقتصادي في هذه الأرض المباركة على الإطلاق قد نجزم بأنها لم تمر عبر العصور والحقب التاريخية أن مرت هذه المنطقة بمثل هذه الحالة الاقتصادية القوية والمنتعشة والواعدة فنبدأ بحمد الله على ذلك ونسأله أن يرزقنا شكر هذه النعمة ويزيدنا من فضله تبارك وتعالى.

بالنسبة للمشاريع فقد تركزت معظم المصروفات على المشاريع في إنشاء وتطوير البنية التحتية والخدمات الرئيسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي والمدارس والمنشآت الصحية والطرق.. الخ.. مما يعني أن البلاد ككل أصبحت ورشة عمل حقيقية كما أن هذه المشاريع تتميز بأنها تمس المواطنين باحتياجاتهم الأساسية ولكن أثرها الإيجابي المباشر عليهم لم يتم إدراكه الا على المدى المتوسط والطويل وهذا يجعل بعض المواطنين يملون من عدم شعورهم بالرضا.. المواطن مستعجل يطلب أشياء تمس مباشرة وضعه المعيشي كعائلة أو فرد ولكن هذه المشاريع الآن مركزة على المجتمع ككل وهذه من الإيجابيات الكبيرة مثل ما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم ما معناه بدل أن تعطي إنسانا شيئا يأكله أعطه فأساً يؤسس نفسه وهذه المشاريع ستأتي بتنمية شاملة.

الدولة تركز في الفترة الحالية على المشاريع الأساسية لأننا مررنا بفترة التقلبات السياسية والاقتصادية.. مرت البلاد في الفترة السابقة بركود والآن التحدي أن ننجز هذه المشاريع ونستدرك ما يجب أن يتم تنفيذه على عشرين سنة ولابد أن ينفذ على أقصى تقدير خلال ٥ سنوات.

❖ هل تعتقد أن هذه الضخامة في المشاريع ستؤثر في المشاريع بالقطاع الخاص وهل تعتقد أن هذه الميزانية ستخلق قطاعاً خاصاً قادراً على تحقيق الهدف المنشود منه ؟

- م . رائد : الإيرادات لا تستطيع أن تجلب أشياء كثيرة وأيضاً لا تعطيك كل شيء أنت تحتاج إلى جانب القوة الاقتصادية أو السيولة النقدية تحتاج إلى قدرات ووسائل فأنا أشبهه بالذي يتمكن من تحقيق حلمه بشراء سيارة فاخرة مثلاً ولكن ليس لديه سائق ماذا سيستفيد من ذلك فنحن نحتاج إلى خبرات مؤهلة، فالقطاع الخاص فوجئ بأن هناك كما هائلا من المشاريع والتحدي لابد وأن تنفذ هذه المشاريع في فترة زمنية ضيقة.

في كل المجالات هناك تحد للاستدراك ما كان من المفترض أن ينفذ في السنوات الماضية يجب أن ينفذ الآن وبأسرع وقت.

❖ د. عبد اللطيف.. أنت تطرقت في حديثك إلى الضغوط الكبيرة التي يواجهها الباب الأول بالميزانية -باب الرواتب- ، وطالبت بالإسراع في خطوات التخصيص هل تعتقد أن كثيراً من المنشآت التي تطالب بتخصيصها مؤهلة لذلك أم أنها تحتاج لإعادة تأهيل لكي تُخصص؟

- د. عبد اللطيف : النقطة الأساسية هنا يجب استغلال هذه الطفرة الموجودة في الميزانية للدفع بعجلة الخصخصة في بعض القطاعات الهامة الحكومية أو ذات العلاقة بالحكومة وتخفيف العبء عليها.. فالخطوط السعودية مثلا يجب التعجيل في خصخصتها وخادم الحرمين مهتم بخصخصة الخطوط السعودية وكذلك معالي الدكتور خالد الملحم قائم بعمل دؤوب في خصخصتها ووعد بذلك خلال السنة القادمة أو التي تليها على أن تكون الخصخصة منتهية تماما، ويجب أن يتجه قطاع النقل بشكل عام إلى الخصخصة فمثلاً السكك الحديدية لابد أن ننظر لها بنظرة الخصخصة حتى يستفيد منها المواطن لأنه عندما تكون الشركات مؤهلة ستكون الخدمة فيها أفضل بكثير والشركة تهتم بالربح والربح لا يأتي إليها إلا بخدمة جيدة للمواطن والمقيم.

❖ هل تعتقد أن الأجهزة الحكومية الخدمية مؤهلة بأن تنتقل إلى الخصخصة بهذه العجالة؟!.

- د. عبد اللطيف: للاستفادة من هذا الفائض يجب تكوين هيئة عليا مختصة بموضوع الخصخصة لبعض القطاعات الحكومية وتكون هناك لجان تنبثق منها تفعّل هذه العملية حتى يتم الاستفادة من هذا الفائض لأننا إذا نظرنا الآن سعر البترول وصل إلى ١٠٠ دولار ونحن ٢٤ مليون نسمة وهذا يسبب العبء على

المصـــــدر : المدينة المنورة

التـــاريخ : 12-12-2007 العـــدد : 16303

الصفحـات : 12 المسلسل : 117

الحكومة وحتى نخفف على الحكومة في المستقبل يجب أن يكون هناك خصخصة لبعض القطاعات وذلك لخلق فرص عمل جديدة وكذلك نساعد على تقليل البطالة في المجتمع وخلق مجتمع منتج يعتمد على الربحية، وسيتحمل المواطن جزء من هذه الخصخصة ومن أعبائها ولكن سوف يكون هناك إتاحة فرص وظيفية، وكذلك سيكون هدف القطاع الخاص تحسين الخدمة للمنافسة وللارتقاء بالمنتجات فمثلاً عندما تم تخصيص الهاتف السعودي تحسنت الخدمة كثيراً وفتح الباب لإيجاد منافس آخر واليوم ننتظر الثالث التي في النهاية تعود بالفائدة على المواطن السعودي وبالتالي يجب الاستغلال الأمثل لهذا الفائض الموجود.

❖ د. سالم هل عندك تعليق على كلام الدكتور عبد اللطيف ؟

- الفائض من أجل استخدامه وخصخصة بعض الجهات الحكومية ونقلها إلى القطاع الخاص سيكون هناك تنمية وفرص وظيفية لكثير من الشباب وستقل نسبة البطالة وطالما فتحت مجالات الخصخصة وخاصة عندنا جهات حكومية كثيرة مشرفة وهي القائمة بدور الإشراف والرقابة على هذه القطاعات، عندنا قطاع الموانئ وكذلك البلديات تحتاج إلى خصخصة.. الآن بدأت وزارة الصحة في خصخصة بعض من قطاعاتها، الآن قطاع خدمة بسعر رمزي وبدأت تتحسن الخدمة لذلك يمكن أن يتم خصخصة بعض القطاعات تدريجياً وهذا يحتاج إلى وقت طويل وتأهيل من قبل الدولة بالمشاركة مع القطاع الخاص.

- م. رائد : بصفتي من القطاع الخاص أنلو بدلوي هنا.. فأنا أكثر المتخصصين في مجال الخصخصة فهي ترشد الإنفاق وتضع الإنفاق في مكانه الصحيح بحيث إنها تهتم بمبدأ الربحية.. والإنفاق هنا يقوم على الربح والخسارة وهذا هو الدافع لترشيد الإنفاق.. أنا أؤيد ما ذهب إليه الإخوان ولكن أنا كنت موظفا سابقا في الحكومة وكان هناك اتجاه قوي في بداية الثمانينات الميلادية لخصخصة القطاع الصحي وتشغيل المستشفيات وفوجئت عكس توقعاتنا بعد مرور بضع سنوات أنها تراجعت مرة ثانية إلى التشغيل مرة ثانية وهي مكلفة جداً فأصبحت تكاليف الخدمات الصحية وهي المهمة للجميع لأنها تعتمد على تكاليف عالية جداً في الدواء والعلاج والتشخيص.. الآن أصبح هناك رجوع في التشغيل عبر الحكومة كان هناك دراسة لتشغيل عمليات مثل الزائدة الدودية داخل مستشفى حكومي أن تكون تكاليفها متواضعة ولكنها للأسف اتضح أنها أعلى على قطاع التشغيل الحكومي فهي تكلف ١٢ ألف ريال في بعض المستشفيات الحكومية بينما في مستشفى قطاع خاص تكلف ٦٠٠٠ ريال فقط.

فرجوعهم الآن إلى القطاع العام سيكون له أثر سلبي لأننا نطبق التجربة هذه منذ زمن فالقطاع الخاص يقوم بعمل جيد ويؤدي خدمة جيدة في هذا المجال.

بالنسبة للخطوط السعودية الآن تجاوزت مرحلة الخصخصة لا يوجد الآن رغبة بعد مشاكل الطروحات الأولية في سوق الأسهم السعودي أنا بالنسبة لي كمستثمر سيطرح طيران الإمارات للاكتتاب العام وأرى أن الاكتتاب فيها أفضل بالنسبة لي، لأن الخطوط السعودية تحتاج إلى إعادة هيكلة.

❖ دكتور عبد اللطيف .. ميزانية العام الماضي كانت الظروف الدولية والمحلية كلها تشير وتعطي إشارات إلى أن الأسواق النفطية ستبقى كما هي ، الميزانية التي كانت العام الماضي اعطت شيئا من التخوف ان الإيرادات لن يكون هناك فائض كبير لكن الآن تحقق ٢٢١ ملياراً فنحن اليوم نتوقع أن نحقق حوالى ٤٠ ملياراً في ميزانية السنة القادمة، المعيارات الدولية لا تشير أنها ستبقى كما هي الآن ففي الأسبوعين الأخيرة بعدما لامس سعر برميل البترول ١٠٠ دولار الآن تراجعت إلى ٨١ دولاراً وسينخفض إلى ما يقارب ٦٧ دولاراً كيف يمكن قراءة هذا المشهد؟!.

- البترول سلعة أساسية وصارت سلعة سياسية واقتصادية فالسياسة تلعب دوراً أكبر من الدور الاقتصادي متى كان العالم متشبعاً بأحداث ساخنة تجد أن السعر العادل للبترول بين ٥٠ و٦٠ دولاراً.. الآن الاتفاق الحاصل في أوبك ونظرا للتضخم الملموس في المملكة وفي دول الخليج يُرجع التضخم إلى أن البترول زاد والمواد الخام زادت مما أدى إلى زيادات وبالتالي انعكست على المواطن فنجد أن السعر العادل للبترول من ٥٠-٦٠ دولاراً ولكن أنا من توقعي أعتقد أن البترول سيبقى في السنة القادمة بين ٧٠ - ٨٠ دولاراً لظروف سياسية في المنطقة.

المملكة أخذت في اعتبارها ظروف انخفاض أسعار البترول وهذه الرؤيا تتم بناء على دراسات ولكن أتوقع أن يكون في ميزانية عام ٢٠٠٨م فائض أكثر من ١٠٠ مليار.

❖ هذا التقدير في العام الماضي توقعنا ٢٠ ملياراً بينما حققنا ٢٢١ ملياراً اليوم توقعنا لعام ٢٠٠٨م ٤٠ ملياراً وأنت تشير إلى ١٠٠ مليار ما هي دلالاتها؟!.

- د. عبداللطيف: دلالاتها تكون على الاقتصاد فالتضخم بلغ في شهر أكتوبر ٥,٣٧ وأحد أسباب التضخم زيادة السيولة في السوق وبالتالي يجب أن نتحفظ على الإعلان عن الفائض وبالتالي العقلانية والحكمة في إعلان حد الفائض.. السبب الثاني إذا نزل سعر البترول إلى أدنى من هذا السعر ستكون الحكومة السعودية متحفظة في هذا المجال والمملكة لازالت تعتمد على مصدر واحد للإيراد ألا وهو البترول.. وقد اشرنا في السابق إلى أنه لابد من تنويع مصادر الدخل.

- د. سالم : لابد أن نكون حذرين من نكسات مستقبلية للسوق وبالتالي تضع الدولة في تقديراتها سعراً متوقعاً نزولاً ولهذا نلاحظ في فائض أقل من العادل.. إذا اتبعت الدولة سياسة الحيطة والحذر سيكون هناك فائض جيد في الميزانية.

محاسبياً يعتبر بحثاً أو طرحاً محاسبياً واقعياً، تحتاط أن تضع أقل تقدير عن السعر يترتب عليه أي مشكلات ينعكس على الفائض.

- م. رائد : أؤيد الدكتور عبد اللطيف أن يكون السعر العادل من ٥٠- ٦٠ دولاراً وهذا قبل انخفاض سعر الدولار.. أما الآن فأصبح السعر العادل حوالى ١٠٠ دولار نتيجة ضعف الدولار وتذبذبه أمام العملات العالمية فكان بـ ٥٠ - ٦٠ دولاراً نظراً لقوة الدولار في الفترة السابقة.. ولكن الآن انخفض بمستوى ٣٠٪ تقريبا . وطالما الدولار ضعيف سيستمر البترول في هذه الأسعار ونأخذ في الاعتبار أن هناك زيادة في طلب البترول وخاصة في دول مثل الهند والصين فلو كل عائلة صينية فكرت أن تمتلك سيارة ليكون ذلك استهلاكا للبترول العالم كله.

❖ د. عبد اللطيف الصناديق التمويلية.. السنة الماضية أعطيت ٢٠ ملياراً وهذا العام أعطيت دعماً ٢٥ ملياراً .. كيف ترى المدلول الاقتصادي لهذا الدعم الكبير للصناديق التمويلية للسنة الثانية على التوالي من ميزانية الدولة وخاصة والعقاري؟!.

المصـــــدر : المدينة المنورة

التـــاريخ : 12-12-2007 العـــدد : 16303

الصفحـات : 12 المسلسل : 117

- د. عبد اللطيف: بالنسبة للصناديق تدفع عجلة النمو والتنمية سواء كانت للمواطن مباشرة أو إلى قطاع التنمية الصناعي وهذا يوفر وظائف للمواطنين.. وبالتالي تساعد على القضاء على البطالة الموجودة.. وبالتالي تساعد على تنمية اقتصاد هذه الدولة وبالتالي هذا توجه ممتاز جداً في زيادة دعم هذه الصناديق لأنها سوف تؤدي إلى راحة المواطن ودعم عجلة النمو والاقتصاد في المملكة.

مردود الـ ٤٥ ملياراً موزع على خمس سنوات .. كم تمثل نمواً في اقتصادنا الوطني كم تتوقع لها كنمو في السنة تقريبا.. سنويا ٩ مليارات.. العائد الاقتصادي سيكون بعد فترة من ظهور هذه المشاريع ويلاحظ في الفترة السابقة ظهور مشاريع عملاقة مثل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية والمعرفة في المدينة المنورة والمدينة الصناعية في حائل، وجازان، وهذه إحدى الدعائم سيكون إقراضها من صندوق التنمية الصناعي لدعم عملية الاقتصاد وهذا سيكون آثارها مستقبلا.

❖ كل هذه الأرقام تصب في الاقتصاد السعودي .. ما هو تأثيرها على القطاع الخاص وحركة نمو هذا القطاع؟!.

- م. رائد : كما ذكرت سابقاً أن معظم المشاريع تركزت في البنية التحتية والمشاريع الخدمية التي ستظهر آثارها على المواطن على المدى المتوسط والطويل ولكن هذه من الممكن أن تعتبرها من البنود وستظهر آثارها مباشرة على المواطنين وبالتالي على القطاع الخاص لأن المواطنين سيستخدمون هذه المبالغ لتأمين المساكن وسيكون هذا له أثر إيجابي على سوق القطاع الخاص وأعتقد أن الدراسات أثبتت الآن عالمياً أن تأمين المسكن هو المطلب الأساسي للفرد بل إن نسبة تملك المواطنين المساكن تمثل عاملاً قوياً لتقدم أي مجتمع من المجتمعات وبالتالي يكون هناك استقرار بالنسبة للفرد.. فبعض الدول المتقدمة نسبة تملك المواطنين فيها يصل الى ١٠٠٪ بل إن نسبة ٥٠٪ منهم يمتلكون منزلاً في مكان آخر.. فهذا مطلب ملح جداً بالنسبة للمواطن وهذا من الأشياء التي يلمسها المواطن مباشرة وأتمنى ان يكون لها الأثر الإيجابي.. فإقراض المواطن لبناء مسكنه هل سيحقق في النهاية الهدف المنشود منه أم لا؟!.. فالمواطن ليس لديه الخبرة الكافية في هذا المجال الصعب والحساس وأتمنى أن توضع قوانين أخرى لإسكان المواطنين وأتمنى أن تصرف هذه الموارد في المصارف الصحيحة وأن يكون هناك حل آخر غير إقراض المواطن للسكن وأنا من واقع خبرتي من الصعب جداً أن ينفذ المواطن هكذا مشروع الذي يعتبره مشروع العمر خاصة في عدم وجود مستوى العمالة الحرفية اللازمة لإسكان المواطنين.. وأقترح أن تصير هناك وزارة للإسكان لأن ذلك له عدة إيجابيات ليس على المستوى الفردي بل المجتمعي ككل فنسبة الشباب تصل إلى ٦٠٪ أقل من ٢٦ سنة وهذه الفئة إذا أمنت لها سكناً ستقبل أن تعمل في القطاع الخاص براتب ٢٠٠٠ ريال فقط لأنك أمنت لها سكناً. وهذا يحقق استقراراً نفسياً ويكون له مردود اجتماعي ونفسي وأمني أيضا.

❖ د. سالم .. عندك تعليق؟

- بالنسبة لدعم الصناديق هذا شيء مهم جدا ونحن في احتياج كبير له خاصة الأن القرض قد يصل بعد ١٥ سنة لكي تحصل عليه، الـ ٤٥ مليارا لم توجه فقط إلى الصندوق العقاري فقط، يجب أن يكون الدعم عن طريق بناء مساكن، مثل مشروع الملك عبد الله لإنشاء إسكان خيري لبعض المدن في المملكة للفقراء فهذا سيكون إنجازاً سريعاً بالنسبة للدولة أن تقيم مباني سريعة وبالتالي يشعر المواطن بالاستقرار لجاهزية مبناه.

- د. عبد اللطيف : زيادة الاهتمام بالمواطن وعلى راحة المواطن أرجو أن يكون أول اهتمام هذه الهيئة العامة للإسكان.. وأن يتم تفعيلها سريعاً لأنها من أبسط الحلول التي نتوقعها من هذه الهيئة أن تكون نسبة الزيادة في الأراضي ١٠٪ سنوياً للحد من التضخم هذا التضخم الذي أحد أسبابه العقار كلما كان العقار عالياً كلما كان التضخم أكبر وبالتالي يجب أن تفكر الحكومة سريعاً في الحد من زيادة العقار.

- م. رائد يتدخل للتعليق على إسكان الفقراء قائلاً : تعثر تنفيذ هذا المشروع حتى الآن بإنشاء ٦٤ ألف وحدة سكنية للفقراء لعدم حصوله على عرض مناسب يتوازن مع المبلغ المرصود ألا وهو الـ ١٠ مليارات.

فالعروض حسب تصريح معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور العكاس أن العروض التي وصلت لهم كانت أعلى من المبلغ المرصود وأتمنى أن يتم هذا المشروع لأنه يخص شريحة كبيرة وغالية علينا في المجتمع وأتمنى أن يرى النور هذه السنة ، و خادم الحرمين -حفظه الله- يولي هذا المشروع اهتماماً كبيراً وعناية شخصية والبوادر كانت إيجابية والوحدات التي سلمت كان لها أثر إيجابي على هذه الشريحة .

- د. عبد اللطيف مقاطعاً : أرجو أن تتاح الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في الإسكان الشعبي وسوف تجد جميع أو أغلب الشركات تساهم في هذا المشروع الخيري.

- م. رائد : الآن بدأ القطاع الخاص بتنفيذ مشاريع وأنا أقول لك في شمال جدة هناك ٢٠٠٠ وحدة سكنية وأيضا هناك ٥٠٠ وحدة سكنية في نفس المنطقة وهناك مشاريع ينفذها القطاع الخاص ولكن تكلفتها ستكون مرتفعة نسبياً لأن تكلفة الأرض كانت بالشراء من السوق المحلي مرتفعة.. وهذا ينعكس على سعر الوحدة السكنية بينما لو تم تنفيذ هذا المشروع عن طريق الدولة أو عن طريق تخصيص أراض من الدولة للقطاع الخاص بتكلفة منخفضة أو معدومة سينعكس هذا على ثمن العقار ويكون ضمن الحدود المقدور عليها للمواطن.

❖ قطاع التعليم والتدريب العام الماضي كان ٩٦ ملياراً وهذه السنة ١٠٥ مليارات للسنة الثانية على التوالي هناك زيادة وتأكيد على اهتمام الدولة بالتعليم وهناك مشاريع العام الماضي.. ميزانية هذا العام طرحت ٢٠٠٠ مدرسة ما هي المعطيات التي تعتقدها يا دكتور سالم في هذا المجال؟!.

- د. سالم : الحكومة تبدي اهتماماً كبيراً للتعليم سواء الجامعي أو العام أو الفني واهتماماً كذلك بالعنصر البشري فهو يعتبر في حد ذاته استثماراً وإن لم يكن هناك استثمار في العنصر البشري سيكون لكي لا يكون هناك خلل في بناء المجتمع ولهذا الدولة تولي اهتمامها للتعليم بصفة عامة.

ولذلك قامت ببناء العديد من المدارس وكلما كان هناك فائض في الميزانية كلما أضاف المزيد لإرساء بنية تحتية قوية للتعليم وبالتالي سيكون إنشاء المشاريع الجديدة إضافة جديدة للمستقبل واعتبار الزيادة الهائلة في السكان سينعكس ايجابيا على حياة المواطن.

- د. عبد اللطيف: قطاع التعليم مهم جداً.. فهو البنية الأساسية لأي دولة في

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 12-12-2007 العـــدد : 16303
الصفحـات : 12 المسلسل : 117

العالم لأنه بزيادة التعليم سيكون هناك توعية للمواطن وزيادة القدرة الإنتاجية وبالتالي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد العام للدولة.

❖ هل تعتقد أن التعليم ١٠٪ تخصص زيادة عن العام الماضي يخلق في المرحلة القادمة تقدمًا أم يزيد من البطالة؟!.

- د. عبد اللطيف: الجامعات السعودية بدأت تهتم بماذا يحتاج سوق العمل وهذا يعتبر جميلاً جداً.. ماذا يحتاج القطاع الخاص أو قطاع العمل وتوجه التخصصات إليه وبالتالي صارت هذه الطفرة لسد الاحتياج فيما يحتاجه الوطن في التخصصات.

- م. رائد : تكلمنا فيما سبق عن الاستثمار انه ٣ أنواع.. والتعليم ببساطة هو استثمار في المواطن وهذا هو أهم المشاريع كونك تستثمر في المواطن وفي قطاع التعليم بالذات سينعكس إيجابا في جميع المراحل القادمة ولكن بالنسبة لتعليقي على كلام الدكتور عبد اللطيف بخصوص مواكبة الجامعات لاحتياجات سوق العمل ألفت النظر إلى أن حاجة سوق العمل متغيرة وليست ثابتة وهذا يغفله كثير من الناس ويتغير بسرعة احتياجات سوق العمل تتغير بسرعة قد تكون الأن بحاجة إلى إنشاء المقاولات والبناء والتشييد وبعد سنتين -ثلاث ينتقل إلى البيع أو الحاسب الآلي وأمور أخرى.. ولذلك من الصعب أن تجاري سوق العمل.. أنا أرى أن على القطاع الخاص أن تكون لديه برامج ليقوم بعملية التأهيل وليس فقط للجهات الأكاديمية والتعليمية لأن هذا يسبب ضغطاً كبيراً على الجهات الأكاديمية للإيفاء بحاجة سوق العمل.

❖ خصص للقضاء ٧٠٠٠ مليون.. ماذا يعني تخصيص هذا المبلغ وعائداته على الوضع الاقتصادي في المملكة؟!.

- د. عبد اللطيف: تم تخصيصها لتنفيذ النظام القضائي الذي صدر في شهر رمضان المبارك، نعم ما هو انعكاسها على حاجة الناس، ترى أن كثرة الشكاوى من المواطنين على أن تأخر قضاياهم في المحاكم السبب الرئيسي وقلة القضاة في المحاكم السعودية لأسباب منها عزوف أغلب المتخصصين عن هذا القطاع.. الـ ٧٠٠٠ ستطور وتنشئ المحاكم المختصة وهذا مهم جداً في المرحلة القادمة.. فالعولمة يوجد فيها أشياء كثيرة ولكن تخصيص القضاء شيء مهم فنحن نحتاج إلى محاكم سعودية تجارية ومرورية وهذا سوف يخلق وظائف للمواطنين وسوف يساعد للقضاء على البطالة.. ولكن سوف يتم زيادة العبء فيها على الباب الأول المذكور سابقاً.. إلا إذا تم تخصيصها والنظر إليها بشكل أو بآخر.

٧٠٠٠ مليون لأجهزة القطاع ..ماذا يتعين على القطاع الخاص؟!.

- م. رائد: يجب أن ننوه أن القضاء معناه تحقيق العدالة والعدالة هي الركن الأساسي والاهتمام بالقضاء يدل على الاهتمام بالعدل وتحقيق العدالة فإذا أخذنا في الاعتبار أن نسبة القضاة الموجودة في المحاكم نسبة بالمواطنين ضئيل جداً فهذه خطوة إيجابية للغاية تساعد وتساند في جذب الاستثمار وتحقق الاستقرار فالقاضي إذا كان لا يستطيع حسم القضية في وقت قياسي فسوف يعطل مصالح المواطن.

- د. عبد اللطيف : عندما يكون هناك محاكم إدارية متخصصة فهذا أحد دعائم الاستثمار وبالتالي استقطاب الاستثمار الخارجي فإذا كانت هناك جهة مختصة للفصل في المنازعات بين المستثمر والجهة الإدارية سريعاً فهذا عامل جذب للاستثمار لأن عدم توفر ذلك سوف يخلق التخوف لدى المستثمر ولذلك نشكر خادم الحرمين على دعم هذا القطاع الحساس في المملكة.

- د. سالم: بالنسبة للقضاء فثورة أجهزة القضاء وهناك محاكم متخصصة سيكون فيه انعكاس هذه الخطة على القطاع الخاص جيد ويحتاج القطاع الخاص لتطوير هذا القطاع لأن هناك الكثير من القضايا في القطاع الخاص يجب أن تحسم وخاصة المنازعات التجارية تطورت بين مؤسسات وشركات وبالتالي لابد من فصل هذه المحاكم فيها سواء محاكم مالية أو غيرها، لأن هذه القضايا كانت تطرح في ديوان المظالم وهذا القرار سيساعد التخصيص وسيكون له انعكاس إيجابي على المواطن وجذب الاستثمار.

❖ حملت الميزانية هذا العام ٨٠٠٠ مليون للبحث العلمي والتطوير والتقنية كيف ترى ذلك؟!.

- م. رائد: أنا أرى أن ٨ مليارات تدل دلالة واضحة على أننا وضعنا الخطوات الأولى نحو التقدم والوصول بنا بإذن الله من تصنيف دول العالم الثالث إلى المتقدمة التي تتميز بأنها تولي الاهتمام البالغ بالبحث العلمي وتقنية المعلومات فلذلك وجودها هذا يبشر بالخير.

❖ د. عبد اللطيف: تعليقك على البحث العلمي؟!.

- مرحلة التغيير.. أصبحت الدول الآن تتميز خدماتها بتقنية المعلومات وبالتالي يجب أن نركز على هذا القطاع ونوليه اهتماماً كبيراً وأكبر دليل الميزانية خصصت لها ما يقارب ١١ ملياراً لانعكاسها على الجامعات السعودية ومراكز البحث الجامعية.

- د. سالم: مشروع هيئة تقنية لأي معلومات سيكون لها دور كبير في إيصال المعلومات عن طريق الهيئة يستطيع الحصول منها على معلومات في جميع المجالات بحوث علمية واستكشافية لها دور لزيادة المعرفة الإنسانية ولها أثر إيجابي للمواطن والمقيم.

- م. رائد: أيضا لا ننسى أن مشروع الحكومة الإلكترونية من المشاريع الهامة جداً وأنا أقترح أن يتم الإسراع في هذا المشروع وحتى يتم ذلك يوضع تاريخ معين لتنفيذ هذا المشروع الهام والحديث.

❖ التضخم يا دكتور عبد اللطيف .. هل هناك تخوفات في عام ٢٠٠٨ أن التضخم سوف يرتفع أكثر مما هو عليه رغم أن الميزانية كانت متحفظة في الارتفاع؟!.

- د. عبد اللطيف : هناك توقع بازدياد معدلات التضخم - دراسة الوضع بشكل أكبر ولابد من إيجاد حلول لإيقاف ارتفاع معدلات التضخم، وأحد أسباب التضخم ارتفاع العقار.. فالعقار يساهم بشكل كبير في التضخم في المملكة، لأن ارتفاع العقار معناه ارتفاع السلعة على المواطن.

❖ د. سالم: التصنيف الائتماني ارتفع من A+ إلى AA ما رؤيتك في ذلك؟!.

- التصنيف الائتماني انتقل من كذا إلى كذا.. يدل أن هناك في المملكة تقدماً في التصنيف وأخذت أولوية بكميات النقد لديها وبالتالي حصلت على المركز المتقدم هذا بزيادة كبيرة عن السنوات السابقة.

المشاركون في الندوة

- د. عبد اللطيف باشيخ أستاذ المحاسبة جامعة الملك عبد العزيز
- م. رائد العقيلي المدير العام لشركة المشرق للمقاولات
- د. سالم باعجاجة الكاتب الاقتصادي